أعباء اضافية باهظة على سكان اسرائيل . كذلك تمكنت اسرائيل خلال هذه الفترة من عقد اتفاق تجاري مع السوق الاوروبية المشتركة وآخر مالي مع الولايات المتحدة، يفترض ان يساهما في حل بعض مشاكلها الاقتصادية على المدى البعيد — بينما لم يحرك العرب ساكنا ، لا قبل توقيع تلك الاتفاقيات ولا بعدها . وعلى صعيد النظام الاقتصادي الداخلي ، أقر الكنيست سلسلة من القوانين لاصلاح نظام الضرائب المباشرة ، التي تعتبر نسبها من أعلى الضرائب في العالم ، والغاء كثير من الامتيازات التي كانت تمنح لفئات عديدة من العاملين « من تحت الطاولة » ، وذلك في محاولة للافادة من النواحي الايجابية في « النظريات الاقتصادية السابيرية »(٢٣)، التي استطاع وزير المالية السابق بنحاس سابير بناء اسرائيل اقتصاديا بموجبها ، والتخلص من نواحيها السلبية . وقد شنت الفئات التي فقدت بعض امتيازاتها بسبب هذا الاصلاح حملات عنيفة على الحكومة ، على شكل اضرابات متتالية ، لحملها على التراجع عن موقفها — الا أن وزير المالية رابينوفيتش لا يزال صامدا . ولوحظ أيضا ان السلطات الاسرائيلية قامت بحملة واسعة لتطهير بعض الاجهزة الحكومية من العناد الذي انتشر فيها . وكان من نتائج هذه الحملة سقوط أكثر من رأس (كبير) ، من موظفي وزارة الدفاع او المتعاونين معهم من مقاولي مشتريات الاسلحة للجيش ، الذين اتهموا بالرشوة وقدموا الى المحاكم . ان هذه الاجراءات لم تحل بالطبع مشاكل اسرائيل الاقتصادية المزمنة ، التي لا تزال بحاجة الى مساعدات اقتصادية ضخمة من الخارج، ولكنها تشكل — على الاقل — خطوات لا بأس بها على الطريق الطويل والشاق للوصول الى الاستقلال الاقتصادي(٢٤).

ولم تتوان سلطات اسرائيل أيضا في العمل على تحقيق شعار « الغذاء والماء والطاقة والسلاح » . فعلى صعيد تأمين « الغذاء » ادخلت تغييرات على الزراعة الاسرائيلية ، التي وصلت الى مرحلة متقدمة من التطور ، بهدف التركيز على انتاج المواد الغذائية الاستهلاكية قبل غيرها ، ووضعت عدة خطط لزيادة المستوطنات الزراعية . ويلاحظ ان معظم هذه الخطط ستنفذ على حساب ما تبقى لدى العرب داخل اسرائيل من الاراضي الزراعية ، بعد أن كانت اسرائيل قد صادرت مساحات شاسعة من تلك الاراضي في الماضي ، وعلى حساب الاراضي الفلسطينية في المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ (خاصة قطاع غزة) وكذلك — وهذا ما يلفت النظر — على حساب الاراضي المصرية . وتعمل سلطات اسرائيل ، في هذه الناحية ، على احياء مشروع تهويد الجليل لتوسيع المستوطنات الزراعية اليهودية القائمة هناك او لاقامة مستوطنات جديدة عليها . غير انه يبدو ان الامال الكبيرة ، في هذا المجال ، معلقة على استيطان ما مساحته نحو مليون دونم من الاراضي الخصبة الممتدة بين بئر السبع ، في المنطقة المحتلة سنة ١٩٤٨ ، وبين مشارف رفح ، في المنطقة المحتلة سنة ١٩٦٧ . وتضم هذه المنطقة مساحة لا بأس بها من الاراضي المصرية في شمال شرق سيناء ، القريبة من قطاع غزة . وكخطوة اولى على هذه الطريق اقامت اسرائيل في تلك المنطقة بعض المستوطنات الزراعية — العسكرية بهدف تطويقها وفصلها عن سيناء ، وباشرت مؤخرا في توطين مدينة يميت ، الواقعة في الاراضي المصرية ، جنوب قطاع غزه ، على شاطىء البحر المتوسط . وعلى صعيد تأمين « الماء » تم احياء مشاريع تحلية مياه البحر ، التي كانت قد جمدت في حينه ، واتخذت الاحتياطات اللازمة لمنع الاسراف في تبذير الماء وتخزين كميات منه في جوف الارض .

وعلى صعيد « الطاقة » اقرت حكومة اسرائيل ، بعد أن أعلن ان القوات الاسرائيلية ستنسحب من حقول ابو رديس ، خطة شاملة للتنقيب عن النفط في كافة الاراضي التي